

أميركا تخطط لبيع 20 مليون برميل من الاحتياطي الإستراتيجي

التقلبات السعرية تهيمن على أسواق النفط



تعزيز قدراتهم المالية، ولكن في وقت تثير المكاسب قلق منتجي "أوبك+" من احتمال نشاط الإنتاج المنافس من النفط الصخري الأمريكي.

وأوضح أنه في شهري فبراير ومارس يأمل كثيرون في استعادة التوازن بين العرض والطلب، خاصة مع انتشار اللقاحات وبدء توزيعها على نطاق واسع، لافتاً إلى أن هذين الشهرين سيسمح لروسيا وكازاخستان بإبداء طفيقة، بينما أعلنت السعودية أنها ستقرض خفضاً طوعياً أحادياً قدره مليون برميل يوميا أقل من حصتها، بينما ستحافظ جميع الدول الأخرى على مستويات إنتاجها في يناير عادةً أن هذه الجهود الجماعية ستمكن من تحقيق أهداف استعادة الاستقرار.

قالت وزارة الطاقة الأمريكية إنها تخطط لبيع ما يصل إلى نحو 20 مليون برميل من النفط الخام من الاحتياطي البترولي الإستراتيجي، حسبما يمليه قانونان صدرتا في 2015 و2018.

وحسب (رويترز) يلزم القانونان الوزارة ببيع أكثر قليلاً من عشرة ملايين برميل خلال السنة المالية 2021.

وأضافت الوزارة أن القانون يسمح لها ببيع ما تصل قيمته إلى 450 مليون دولار من النفط لتمويل تحديث الاحتياطي، المخزون في كهوف بولايتي تكساس ولويزيانا، مما قد يستلزم بيع عشرة ملايين برميل أخرى.

وكازاخستان، وتثبيت إنتاج بنية المنتجين عند مستوى يناير الجاري.

وفي هذا الإطار، يقول مفيد ماندر، نائب رئيس شركة "إل إم إف" النمساوية للطاقة إن التقلبات السعرية لا تزال تهيمن على مسار أسعار النفط الخام، ولكنها نجحت بالفعل في دعم العوامل المحفزة والإيجابية في تسجيل أعلى مستوى في 11 شهراً في وقت سابق بفعل القرار السعودي وخطة التحفيز الأمريكية وانتشار اللقاحات الجديدة ضد فيروس كورونا.

وأوضح أن الشركة السعودية الروسية تزداد قوة وتغلب على صعوبات دولية واسعة، لافتاً إلى قول وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان في مؤتمر صحفي مع نظيره الروسي سيرجي لافروف أن تعاون السعودية مع روسيا داخل "أوبك+" ساعد على استقرار أسواق الخام، حيث تتطلع السعودية إلى مزيد من التعاون مع موسكو، وهو ما يعزز جهود تحقيق استقرار السوق.

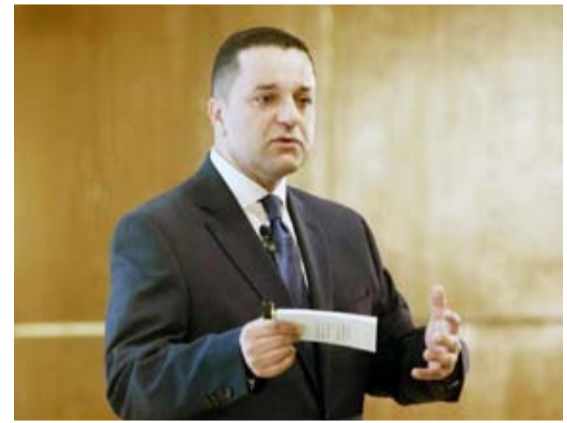
ويرى فيكتوريو موسازي مدير العلاقات الدولية في شركة "سنام" الإيطالية للطاقة إن تحالف "أوبك+" نجح في امتصاص صدمات الطلب، التي تفاقمت أخيراً مع تزايد الإصابات بالسلالة الجديدة وانتشار حالة الإغلاق العام، مشيراً إلى أن المكاسب السعرية مفيدة للمنتجين وتساعد على

هيمنت التقلبات السعرية على النفط الخام، حيث ارتفعت عقب انخفاض سابق، ولكنها بعدت قليلاً عن أعلى مستوى في 11 شهراً، الذي سجلته في تعاملات سابقة، وتتلقى الأسعار دعماً الرئيس من تقلص المخزونات الأمريكية ومن تأثيرات القرار السعودي بخفض طوعي من حصتها بـ 10 ملايين برميل يوميا على مدار شهري فبراير ومارس المقبلين.

ويقوم المكاسب السعرية بتباطؤ الطلب العالمي على النفط الخام جراء الانتشار السريع للسلالة الجديدة من وباء كورونا واتساع رقعة الإغلاق الاقتصادي الشامل في عديد من دول العالم خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا كما تم تسجيل عودة الإصابات مجدداً إلى الصين، ما أثار القلق على فرص تعافي الاقتصاد العالمي في العام الجاري.

ويقول لـ "الاقتصادية" مختصون ومحللون نفطيون إن التفاعلات الأخيرة بين السعودية وروسيا ساعدت كثيراً على الحفاظ على تماسك منظومة الشراكة والتعاون بين المنتجين، خاصة بعد حدوث تباين في مواقف المنتجين في الاجتماع الأخير حول مدى ملائمة العودة إلى زيادة الإنتاج وقد فضلت السعودية تحمل العبء الأكبر بتخفيضات طوعية، بينما وافقت على زيادات محدودة لكل من روسيا

الأردن: نمو 2.5 بالمئة في 2021 يعتمد على استمرار النشاط الاقتصادي



محمد العسوس

قال وزير المالية الأردني إن المملكة تأمل أن يتعشع معدل النمو إلى 2.5 بالمئة في 2021 إثر انكماش بنسبة ثلاثة بالمئة في 2020 بعد أن عصفت الإغلاقات وتراجع جاد للنشاط الاقتصادي.

وأبلغ الوزير محمد العسوس البرلمان أن توقعات 2021، المتسجمة مع تقديرات صندوق النقد الدولي، تعتمد على عدم حدوث المزيد من الإغلاقات الكبيرة، بحسب "رويترز".

كانت إعادة الفتح التدريجية لمعلم أنشطة الشركات والصناعة الرئيسية منذ الصيف الماضي قد ساهمت في تحسين تقديرات صندوق النقد بعد أن كانت تتضمن انكماشاً حاداً يبلغ خمسة بالمئة.

ضغط انهيار السياحة وتراجع تحويلات العاملين في الخارج على المالية العامة وميزان المدفوعات في حين قفزت البطالة إلى مستوى قياسي بلغ 22 بالمئة بسبب الإفلاسات والتسريحات.

وأضاف العسوس إن الهدف الرئيسي لميزانية العام الحالي البالغ 9.9 مليار دينار (14 مليار دولار) هو صيانة الاستقرار المالي. وتابع أن التزام الأردن بإصلاحات صندوق النقد وثقة المستثمرين في تحسين توقعاته الاقتصادية ساعداً في الحفاظ على تصنيف ائتماني سيادي مستقر في وقت شهد خفض تصنيفات أسواق ناشئة أخرى.

10 بالمئة نصيب المرأة من مجالس إدارة الشركات التمييز وفجوة الأجور يتسعان في روسيا



مع بداية العام الحالي، وظفت شبكة قطارات مترو أنفاق موسكو سيدات سائفتين للقطارات، وهي واحدة من عدة مئات من فئات الوظائف التي فتحت أبوابها أمام المرأة الروسية، في روسيا، وفقاً لـ "الألمانية".

وتمثل هذه الخطوة عودة محمودة للفرص التي سبق إلغاؤها رسمياً بالنسبة إلى النساء منذ نحو عقدين من الزمان، ولسوء الحظ، فإن هذه التحركات لا تمثل إلا إقداً ضئيلاً للغيبة من التغييرات التي تنتظرها المرأة الروسية خلال العام الحالي.

وتشير الأبحاث إلى أنه على الرغم من مشاركتهم تاريخياً بشكل متساو نسبياً في القوى العاملة، فإن ما تحصل عليه النساء الر وسيات ما زال أقل بمقدار الثلث عما يحصل عليه الرجال الذين يؤدون الأعمال نفسها، ما يمثل واحدة من أوسع الفجوات في الدخل بين الرجال والنساء في الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط.

وكما هي الحال في أي مكان آخر، فقد تضررت النساء بشدة من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، نظراً لأنهن يعملن بكثافة في القطاعات الأشد تضرراً من الجائحة، مثل: متاجر التجزئة، إلى جانب عملهن في وظائف أشد خطورة.

وفي الوقت نفسه لم يحصلن على نصيبهن العادل من الدعم الحكومي للمتضررين من الجائحة. ومن ناحية أخرى، تحدد القيود على الوظائف من فرص النساء في روسيا، ووفقاً لقانون صادر في 2000، ظلت النساء خارج دائرة التوظيف في 456 مهنة تعد خطيرة للغاية أو شاقة أو غير صحية، بما في

ذلك العمل في قطع الأخشاب أو مكافحة الحرائق وقيادة الجرارات.

وفي 2019 صدر قرار بفتح 356 من هذه المهن أمام النساء من بداية العام الحالي، وهذه أخبار جيدة، خاصة بالنسبة إلى النساء في المدن المتقلية في روسيا، وفوز رمزي له نتائج اقتصادية، حيث تمثل هذه المهن نحو 4 في المائة، من إجمالي الوظائف المتاحة في روسيا، بحسب كبار لا فيرأبرامار كين المحللة الاقتصادية.

وتقول ماركيز في التحقيق الذي نشرته وكالة "بلومبيرج" للاثنا، "إن المشكلة أعمق بكثير، حيث تحتفل روسيا باليوم العالمي للمرأة بالزهور وتعد عطلة رسمية، ولديها شخصيات نسائية بارزة، مثل: الفيرا نايبولينا التي تعمل كمحافظ للبنك المركزي، ومع ذلك، يقول اثنان من كل ثلاثة روس: إنهما لا يريدان تولي سيدة منصب رئيس الجمهورية"، وفقاً لاستطلاع الرأي الذي

أجرته مؤسسة في.تي.إس.آي.أو.إم خلال العام الماضي.

وأضافت "مع الأسف هذه النسبة تزيد بإطراد منذ 2016 بفضل الإرث السوفياتي للبلاد، هناك تمثيل نسائي، لكن قلته قليلة من النساء يصعدن إلى القمة"، وقد صنف تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي روسيا في المرتبة 122 من بين أكثر من 150 دولة في مؤشر التنكسي السياسي للمرأة لعام 2020، نظراً لأنه من بين أمور أخرى، تمثل النساء أقل من سدس أعضاء البرلمان الروسي وأقل من سبع عدد الوزراء.

وأقادت "الحقيقة أن أحد أكثر الانتصارات السياسية إثارة للمرأة الروسية في العام الماضي كان عرضياً، حيث تمكنت مارينا أوجو سكايا عاملة النظافة من هزيمة رئيسها في العمل، المدعوم من الكرملين في انتخابات إحدى الدوائر في شمال شرق موسكو".

الصين الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي في 2020

قالت وكالة الإحصاء التابعة للاتحاد الأوروبي "يوروستات"، إن الصين أصبحت الشريك التجاري الأول للاتحاد في 11 شهراً الأولى من العام 2020، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 532.7 مليار يورو، مقارنة بنحو 516.3 مليار يورو في 2019.

في المقابل، تراجع حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة في الفترة ذاتها إلى 508.8 مليارات يورو من 569.9 مليار يورو خلال الفترة ذاتها في 2019.

وقالت الوكالة، في تقرير لها، نشرتته أمس الجمعة، إن هذه الزيادة في التجارة مع الصين، جاءت لارتفاع الواردات بنسبة 4.3% والصادرات 1.1%. بينما سجلت التجارة مع الولايات المتحدة انخفاضاً كبيراً حيث تراجعت الواردات بنسبة 13% والصادرات بنسبة 9.3%.

وبلغت قيمة واردات الاتحاد من الصين نحو 350 مليار يورو (423 مليار دولار) في الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2020، بعد أن كانت 335.6 مليار يورو في نفس الفترة من 2019، كما ارتفعت صادرات الاتحاد للصين إلى 182.7 مليار يورو في 2020 من 180.7 مليار يورو في 2019.

بينما بلغت صادرات الاتحاد إلى الولايات المتحدة نحو 322.3 مليار يورو في 2020 تراجعاً من 355.5 مليار يورو في 2019، بينما بلغت الواردات 135.8 مليار يورو تراجعاً من 141 مليار يورو في 2019. وقالت شركة المجموعة الوطنية الصينية المحنودة للسكك الحديدية، في وقت سابق من الشهر الجاري، إنه جرى تشغيل 12400 رحلة قطار شحن بين الصين وأوروبا في عام 2020 بزيادة 50% عن العام الأسبق.

كما يتوقع أن تستمر الصين شريكاً تجارياً رئيسياً مع أوروبا في 2021 بعد توصل الاتحاد الأوروبي والصين الشهر الماضي، إلى اتفاق "مبدئي" واسع النطاق حول الاستثمارات.

ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تساعد الاتفاقية، المعروفة باسم الاتفاق الشامل حول الاستثمار، في تصحيح أوجه الخلل في الوصول إلى السوق وخلق فرص استثمارية جديدة للشركات الأوروبية والصين في خلال ضمان قدرتها على المنافسة على قدم المساواة عند العمل في البلاد.

ارتفاع مبيعات المنازل في تركيا خلال 2020

ساهم تسهيل القروض المصرفية بالداخل وافتتاح تمهيلات للتسجيل العقاري بالخارج، في زيادة مبيعات المنازل في تركيا، رغم تراجع الزوار وإغلاقات عام كورونا. إذ ارتفعت المبيعات 11.2% خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 بحسب بيانات هيئة الإحصاء التركية التي نشرتها.

ووصل عدد المنازل التي بيعت خلال عام 2020 إلى مليون و499 ألفاً و316، منها ما نسبته 31.3% مازال جديدة، في حين ارتفع معدل مبيعات المنازل القديمة إلى 68.7% ليصل إلى مليون و29 ألفاً.

واحتلت إسطنبول المرتبة الأولى في المبيعات بواقع 265 ألفاً و98 منزلاً، تلتها أنقرة بـ 157 ألفاً و95، ثم إزمير بـ 93 ألفاً و457.

ويقول مدير عام شركة "يارا كروب" بمنطقة إسطنبول، حسن خلف لـ "العربي الجديد"، إنه "لم يؤثر تحسن سعر صرف الليرة التركية مقابل العملات الرئيسية سلباً على مبيعات العقارات، بل رأينا العكس من خلال زيادة الطلب". عازياً السبب إلى أخذ العقارات كقطاع استثماري وتجاري بواقع مؤشرات تحسن الاقتصاد وبدء التعافي من آثار وباء كورونا. ويبين أن سعر العقارات التركية بالدولار، ربما هو الأقل على سعيد دول المنطقة، فسعر المنزل بمناطق "بيلو كدوزو، جمهوريات، بيوك كشمجة" لا يزيد عن 600 ألف ليرة ما يوازي 75 ألف دولار.

ويعتبر مدير الشركة المتخصصة أن افتتاح تركيا ممثليات التسجيل العقاري بالخارج، زاد من المبيعات خلال الشهرين الأخيرين اللذين تزامنا مع بدء التعافي من آثار فيروس كورونا وعودة الحياة إلى طبيعتها بشكل كبير.

وكانت وزارة التخطيط العمراني التركية قد افتتحت 12 ممثلية للتسجيل العقاري، في 10 دول أوروبية وعربية، تتيح للمغتربين الأثرأجانب القيام بعمليات بيع وشراء عقارات من دون الحاجة للقدوم إلى تركيا، والاستفادة من تراجع سعر العقارات، بعد زيادة العرض وتراجع سعر العملة التركي.

وكان عضو مجلس إدارة جمعية الترويج العقاري التركي في الخارج فاتح أرغوفان، قد توقع أن تصل عائدات بيع العقارات للأجانب في تركيا إلى 7 مليارات دولار عام 2020.

تونس تلجأ لصندوق النقد في ظروف عصيبة

عادت تونس لتطرق أبواب صندوق النقد الدولي، في ظل ظروف اقتصادية ومالية عصيبة خلفتها تداعيات جائحة فيروس كورونا، ما يرحح رضوخ الحكومة لشروط قاسية من قبل الصندوق، على حد وصف خبراء اقتصاد، مقابل الحصول على قرض يسد جزءاً من فجوة تمويل آخذة في الاتساع. وخلال اجتماع، عقد عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، اتفق رئيس الحكومة التونسية هشام المشيش مع بعثة خبراء صندوق النقد الدولي على وضع برنامج إصلاح اقتصادي بغرض الحصول على تمويل جديد من الصندوق، وذلك بعد نهاية الاتفاق الموقع بين الجانبين الذي امتد منذ عام 2016 إلى 2020.

وبلغت قيمة القرض في البرنامج الممتد 2.9 مليار دولار، إلا أن الحكومة لم تحصل سوى على 1.4 مليار دولار منه، بعد تعليق الاتفاق لأسباب سياسية تتعلق بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة عقب وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي في 2019، وأخرى تتعلق بعدم تنفيذ الحكومة لاشتراطات تعهدت بتنفيذها.

لكن مسؤولاً حكومياً قال في تصريحات لـ "العربي الجديد" إن "الحكومة بصدد ضبط برنامج إصلاح اقتصادي يخترل طريق التفاوض مع صندوق النقد ويسهل الوصول إلى اتفاق".

ولم يكشف المسؤول عن طبيعة الإصلاحات التي ستقدم عليها الحكومة في البرنامج المرتقب، مشيراً إلى أنه سيسمح بأن يزيد الاتفاق المالي الجديد عن آخر اتفاق وقعتها الحكومة مع الصندوق، لا سيما في ظل الاحتياجات الملحة للتمويل الخارجي التي تغطي قيمتها 6.5 مليارات دولار. وقال: "صندوق النقد الدولي سيكون الشريك المالي الأول لتونس في المرحلة القادمة"، مضيفاً أن الحكومة تخطط أيضاً للاستفادة من أسواق السندات الدولية بالحصول على نحو ملياري يورو (2.4 مليار دولار). وتابع: "الاقتراض من السوق الدولية أصبح أمراً حتمياً في 2021، بينما الصعوبة تكمن في ضمان حصول تونس على ثقة المستثمرين".

3.7 مليارات دولار لمشاريع البنية التحتية لأراضي المواطنين في قطر



وأكد تقرير عقاري، أن الحكومة القطرية تعمل على تنفيذ المشاريع الخاصة بتطوير المناطق وأراضي المواطنين، ويجري استكمال أعمال 33 مشروعاً خاصاً بتطوير البنية التحتية لأراضي المواطنين بتكلفة إجمالية تبلغ 13.7 مليار ريال (3.7 مليارات دولار)، وذلك لخدمة نحو 30 ألف قسيمة سكنية موزعة في 17 منطقة.

وأوضح التقرير أن قيمة التفاوضات النقدية المطلوبة للمشاريع المذكورة في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021، تبلغ نحو 35.2 مليار ريال موزعة على مرحلتين، الأولى في 13 منطقة بتكلفة 16.5 مليار ريال والمرحلة الثانية بقيمة 20.5 مليار ريال في 19 منطقة.

وخصصت الموازنة العامة للسنة الحالية 72.1 مليار ريال للمشروعات الرئيسية من إجمالي المعوقات، وتشمل هذه المخصصات إضافة مشروعات جديدة، مع استمرار العمل على إتمام مشاريع الدولة التنموية في مختلف القطاعات وتلك المتعلقة باستضافة كأس العالم 2022، بالإضافة إلى مخصصات تطوير أراضي المواطنين، وما صاحب ذلك من مصروفات مرتبطة بتنفيذ مشروعات

البنية التحتية. وأشار التقرير إلى استمرار انتعاش قطاع إنشاء المباني على المدى القصير والمتوسط، ويتزامن ذلك مع توجه المطورين والمستثمرين العقاريين إلى التوسع في استثماراتهم العقارية خلال السنوات المقبلة. وبادرت هيئة الأشغال العامة "أشغال"، خلال النصف الثاني من العام الماضي، تنفيذ أعمال جديدة لخدمة من 5 آلاف قسيمة سكنية تغطي مناطق مختلفة، بقيمة إجمالية تصل إلى 3.6 مليارات ريال.

خلال النصف الثاني من العام الماضي، نفذت أعمال جديدة لخدمة من 5 آلاف قسيمة سكنية تغطي مناطق مختلفة، بقيمة إجمالية تصل إلى 3.6 مليارات ريال.

في عقود البيع المسجلة لدى إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل خلال شهر ديسمبر الماضي 5.4 مليارات ريال.